

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1996/56
29 February 1996
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء
من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة الى البلدان والأقاليم
المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ - ٤	مقدمة
٣	٥ - ١٣	أولا - استكمال المعلومات المتعلقة بأنشطة المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام بشأن مسألة تيمور الشرقية
٥	١٤ - ١٨	ثانيا - الاجراءات التي اتخذها المقرران الخاصان والفريقان العاملان التابعان للجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بتيمور الشرقية

المحتويات (تابع)**المرفقات****الصفحة**

٦		معلومات مقدمة من حكومة اندونيسيا	- الأول
١٨		معلومات مقدمة من حكومة البرتغال	- الثاني
١٩		مواد مقدمة من مصادر غير حكومية	- الثالث

مقدمة

١- ألقى رئيس لجنة حقوق الإنسان في ١ آذار/مارس ١٩٩٥، في الدورة الحادية والخمسين للجنة، بياناً أعلن فيه ما سبق أن أقرته اللجنة بتوافق الآراء بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية (انظر E/CN.4/1995/176-E/1995/23، الفقرة ٥٩٠). وقد رحبت اللجنة في ذلك البيان، من ضمن جملة أمور، باعترام الأمين العام تيسير الدعوة الى اقامة حوار فيما بين التيموريين الشرقيين يشمل جميع الأطراف المعنية، واتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك. كما طلبت اللجنة الى الأمين العام أن يواصل إعلامها عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية حيث تنظر فيها في دورتها الثانية والخمسين.

٢- وقد أعد هذا التقرير استجابة للطلبات الواردة في البيان المذكور أعلاه.

٣- ويتضمن الفرع أولاً من التقرير استكمالاً للمعلومات المتعلقة بأنشطة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام فيما يتعلق بمسألة تيمور الشرقية؛ ويتضمن الفرع ثانياً وصفاً موجزاً لما قام به المقررون الخاصون المختلفون المعنيون بالمواضيع والفريقان العاملان التابعان للجنة. ويتضمن المرفق الأول المعلومات المقدمة من حكومة اندونيسيا؛ ويتضمن المرفق الثاني المعلومات المقدمة من حكومة البرتغال؛ ويتضمن المرفق الثالث ملخصاً للتقارير والمواد الأخرى ذات الصلة المقدمة من مصادر غير حكومية.

٤- ويسترعى انتباه لجنة حقوق الإنسان أيضاً الى التقرير المحلي من الأمين العام بشأن مسألة تيمور الشرقية (A/50/436) والى تقرير المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان بشأن زيارته الى اندونيسيا وتيمور الشرقية (E/CN.4/1996/112).

أولاً- استكمال المعلومات المتعلقة بأنشطة المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام بشأن مسألة تيمور الشرقية

٥- عقد الأمين العام، منذ الدورة الأخيرة للجنة، جولتين جديدتين من المحادثات مع وزير خارجية اندونيسيا والبرتغال بشأن مسألة تيمور الشرقية. وقد عقد الاجتماعان، وهما السادس والسابع منذ استئناف المحادثات الثلاثية عام ١٩٩٢، في جنيف في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٥ ولندن في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، على التوالي. وما بين الاجتماعات الوزارية، استمرت المناقشات بين الجانبين على مستوى الممثلين الدائمين مع اشتراك ممثل الأمين العام.

٦- ونجحت سلسلة تدابير بناء الثقة التي اتفق عليها بين الجانبين في الجولات السابقة في خلق مناخ مواتٍ، ودخلت المناقشات حالياً في مرحلة أكثر جوهرية وسرية. وابتداءً الجولة السادسة، ناقش الوزيران، مع عدم الإخلال بموقفيهما المبدئيين فيما يتعلق بالمركز السياسي لتيمور الشرقية، مسائل حددها الأمين باعتبارها قنوات محتملة للوصول الى حل عادل وشامل ومقبول دولياً. وتعلقت هذه المسائل الجوهرية، التي اتفق كلا الجانبين على مناقشتها سوية، بإطار محتمل للحل وغيره من القضايا ذات الصلة، منها حفظ وتعزيز الهوية الثقافية لشعب تيمور الشرقية والعلاقات الثنائية بين اندونيسيا والبرتغال.

٧- وجرى إيلاء الاعتبار الواجب لقضايا حقوق الإنسان في هذين الاجتماعين. وركزت الجولة السادسة على تنفيذ بيان الرئيس في الدورة الحادية والخمسين، للجنة حقوق الإنسان، حيث تم التأكيد على أهميته. وفي الجولة السابعة، رحب الوزيران بزيارة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون حقوق الإنسان الى جاكرتا وتيمور الشرقية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في سياق تنفيذ بيان الرئيس.

٨- وقبل اجتماع تموز/يوليه في جنيف، ووفقاً لتفاهم سابق، عقد حوار فيما بين جميع الأطراف في تيمور الشرقية في بورغ شالينغ، النمسا، من ٢ الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وكما أشير في تقرير العام الماضي (E/CN.4/1995/72)، فإن هذا الحوار ليس محفلاً للنظر في المركز السياسي لتيمور الشرقية، ولا هو يمثل مساراً موازياً للتفاوض، ولكن المقصود منه هو توفير سبيل للتيموريين الشرقيين لاستكشاف أفكار ذات طابع عملي يمكن أن يكون لها تأثير ايجابي على الحالة في تيمور الشرقية، وأن تساعد في إيجاد مناخ مواتٍ للتوصل الى حل للمسألة.

٩- وسهل الأمين العام هذا الاجتماع، الذي استضافته حكومة النمسا وجرى تمويله باسهامات من عدد من البلدان. واشترك ثلاثون من التيموريين الشرقيين من جميع الاتجاهات والآراء السياسية من داخل وخارج الإقليم بصفتهم الشخصية في هذا الاجتماع الذي دام أربعة أيام، وحضره أيضاً مراقبان من الأمم المتحدة. وناقش الاجتماع صنيعة واسعة من القضايا واختتم باعتماد "إعلان بورغ شالينغ" بالاجماع، الذي أكد من جديد "ضرورة تنفيذ التدابير اللازمة في ميدان حقوق الإنسان ومختلف الميادين من أجل تعزيز السلم والاستقرار والعدل والانسجام الاجتماعي"، و"ضرورة الهوية الاجتماعية للشعب، بما فيها التقاليد والدين والتاريخ واللغة، وكذلك تدريس لغة التيتون واللغة البرتغالية"، ضمن أمور أخرى.

١٠- وكان من بواعث التشجيع للأمين العام المناخ البناء إجمالاً الذي ساد هذا الاجتماع، وهو أول تجمع شامل لشخصيات تيمور الشرقية، وكذلك الجهود المخلصة للمشاركين فيه لإيجاد أساس مشترك وتقديم مقترحات تسهم في تحسين ظروف الاقليم وتساعد في إيجاد حل. ومن الأمور التي اتسمت بأهمية خاصة في هذا الصدد، التأثير الايجابي والمعتدل الذي مارسه الاسقف كارلوس فيليبي خيمينس بيلو.

١١- ورحب وزيراً خارجية اندونيسيا والبرتغال بعقد الحوار بين الأطراف في تيمور الشرقية. وستعقد الدورة الثانية لهذا الحوار مع نفس المشاركين ونفس الولاية في الفترة من ١٩ الى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦ في بورغ شالينغ أيضاً.

١٢- ومن المقرر أن تجرى الجولة الثامنة للمحادثات بين وزيرى خارجية اندونيسيا والبرتغال تحت رعاية الأمين العام في جنيف في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

١٣- وسيواصل الأمين العام جهوده بهدف الوصول الى حل عادل وشامل ومقبول دولياً لمسألة تيمور الشرقية. وبدون التقليل من حجم المصاعب التي تعترض هذه المهمة، فمن بواعث تشجيعه الرغبة المعلنة من جانب الطرفين في إيجاد حل بالتفاوض على الرغم من الهوة الواسعة بين موقفيهما الأساسيين المبدئيين. وفي سياق هذه العملية، سيواصل الأمين العام جهوده في التشاور والاطلاع على آراء مختلف المجموعات والشخصيات من جميع الاتجاهات السياسية في تيمور الشرقية.

ثانيا- الاجراءات التي اتخذها المقرران الخاصان والفريقان العاملان التابعان للجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بتييمور الشرقية

ألف- الإجراءات التي اتخذها المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب

١٤- يرد وصف المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذها المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب فيما يتعلق بتييمور الشرقية، في تقرير المقرر الخاص الى اللجنة (انظر E/CN.4/1996/Add.1، الفقرات ٣٤٨-٣٦١).

١٥- وخلال عام ١٩٩٥ أحال المقرر الخاص الى حكومة اندونيسيا خمسة نداءات عاجلة نيابة عن أشخاص من تيمور الشرقية يدعى أنهم ضربوا أو أخضعوا للتعذيب وسوء المعاملة على يد الشرطة و/أو رجال الأمن. وأنكرت الحكومة هذه الادعاءات. وأحال المقرر الخاص أيضاً الى الحكومة رسالة تتعلق بأربعة من التيموريين الشرقيين يدعى أنهم تعرضوا لسوء المعاملة.

باء- الإجراءات التي اتخذها المقرر الخاص المعني بحالات الاعداد بلا محاكمة أو الاعداد بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

١٦- يرد وصف المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذها المقرر الخاص بشأن تيمور الشرقية في تقريره الى اللجنة (E/CN.4/1996/4، الفقرات ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٢-٢٥٤ و ٢٥٧). وفي ملاحظاته، ذكر المقرر الخاص أنه لا يزال قلقاً بشأن الاضطرابات وأعمال العنف الجارية في تيمور الشرقية. وأعرب أيضاً عن أسفه لأنه لم يتلق أي رد فعل من حكومة اندونيسيا فيما يتعلق بالتوصيات التي قدمت بعد زيارته الى اندونيسيا وتيمور الشرقية في عام ١٩٩٤.

جيم- الإجراءات التي اتخذها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

١٧- ترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي فيما يتعلق بتييمور الشرقية في الفرع الثاني، جيم، "البعثات الميدانية"، من تقريره الى اللجنة (E/CN.4/1996/40، الفقرات ٢٤-٣٠). ووصف الفريق العامل جهوده التي لم تثمر حتى الآن في تلقي دعوة من حكومة اندونيسيا لزيارة اندونيسيا وتيمور الشرقية، فيما يتصل بالمقرر المؤقت للفريق رقم ٣٤/١٩٩٤ المتعلق بخافانا غوسماو.

دال- الإجراءات التي اتخذها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

١٨- ترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في تيمور الشرقية في تقريره الى اللجنة (E/CN.4/1996/38، الفقرات ٢٥٣-٢٥٤). ولاحظ الفريق العامل أنه خلال عام ١٩٩٥ لم يتلق أي معلومات من حكومة اندونيسيا بشأن ٢٠٠ حالة اختفاء تتعلق بحادث مقبرة سانتا كروز في ديلي، تيمور الشرقية، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وكذلك ببعض الحالات الأخرى التي حدثت في عام ١٩٩٢.

المرفق الأول

معلومات مقدمة من حكومة اندونيسيا

في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، وجه الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى الأمم المتحدة رسالة الى الأمين العام جرى تعميمها على الجمعية العامة باعتبارها الوثيقة A/50/280.

وفي رسالة مؤرخة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أحال الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الى الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان وثيقة معنونة "ملاحظات بشأن تنفيذ بيان رئيس الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في إقليم تيمور الشرقية، اندونيسيا"، وفيما يلي نصها:

"١- في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، ألقى رئيس الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان بياناً أعلن فيه ما جرى الاتفاق عليه في اللجنة بتوافق الآراء بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وفي هذا البيان، طلبت اللجنة من الأمين العام، ضمن أمور أخرى، أن يواصل اعلامها عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، حيث ستنظر فيها في دورتها الحادية والخمسين.

٢- أعدت هذه الوثيقة لتقديم المعلومات ذات الصلة الى الأمين العام رداً على الطلبات الواردة في البيان المشار اليه أعلاه.

التحقيق في حادث ليكيكا

٣- أجرت حكومة اندونيسيا على الفور تحقيقاً في الادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في مركز ليكيكا. وتبين أنه على عكس ما ورد في الادعاءات، فإن الأشخاص الستة الذين قتلوا كانوا فعلاً فدائيين اشتركوا في كمين ضد دورية عسكرية، لا مدنيين. وفضلاً عن ذلك، تبين للحكومة أنه حدثت أيضاً أمور غير قانونية وتصرفات سيئة. وشكل مجلس شرف من الضباط لمزيد من التحقيق في القضية.

٤- واتخذ المجلس عدة قرارات، منها التوصية بإجراء محاكمة عسكرية للضباط المتورطين في تهم جنائية. وبناء عليه، جرت محاكمة ضابطين في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٤. هما الملازم جيريمياه كاسي والجندي من الدرجة الأولى ر. ماوبييري. وصدر الحكم على الإثنين في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وحُكم على الملازم جيريمياه كاسي بالسجن أربع سنوات ونصف وصرفه من الخدمة العسكرية مع التوبيخ. وحُكم على First private روسدين ماوبييري بالسجن أربع سنوات وصرفه من الخدمة العسكرية مع التوبيخ. والحكومة الاندونيسية ملتزمة بالفعل بتطبيق القانون فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان ومنتهكي الانضباط العسكري ومنع تكرار الاساءات والانتهاكات في مسائل حقوق الإنسان في المستقبل.

تعهدات من أجل تعزيز حقوق الإنسان في تيمور الشرقية

٥- خلال عام ١٩٩٥ اتسمت حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية للأسف بحوادث أحرق فيها تيموريون شرقيون كنيستين بروتستانتيتين، هما كنيسة هوسانا المسيحية والكنيسة البروتستانتية "سيدانغ جماعة الله"، ومكانين اسلاميين للعبادة، وداراً للأيتام وعدة أسواق. وكان السبب في هذه الحوادث هو عدة ظروف غير مرتبطة فيما بينها ولكن جرى استغلالها بواسطة بعض العناصر غير المسؤولة التي قامت بتوزيع منشورات تشوه الوقائع. بل وأعلن أسقف أبرشية ديلي المونسنيور كارلوس فيليببي خيمينس بيلو، بمناسبة العيد الخمسين للكنيسة باليدي، شرقي ديلي، عن أسفه لحوادث العنف التي يرتكبها شباب تيمور الشرقية وقال إن ذلك لا يتمشى مع الدين الكاثوليكي. ومن ناحية أخرى، قال خوسيه راموس كورتا، الذي أعلن نفسه زعيماً للتيموريين الشرقيين، والذي يحظى بتأييد كامل من بعض الجهات، لشبكة تلفزيون CNN في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إنه: "ينبغي لاندونيسيا أن تتوقف عن مهاجمة الكنيسة الكاثوليكية في تيمور الشرقية. ولقد دخلوا في الأسابيع القليلة الماضية في نوع من الحملة المقدسة ضد شعب تيمور الشرقية والكنيسة الكاثوليكية". ومن الواضح من هي العناصر غير المسؤولة.

٦- ومن أجل منع تكرار مثل هذه الحوادث والإبقاء على الانسجام فيما بين الأديان والإثنيات، أنشأت حكومة اندونيسيا محفلاً للاتصال والمشاورة فيما بين الزعماء الدينيين في تيمور الشرقية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وقد سبق لمجلس النواب واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن اقترحا إنشاء مثل هذا المحفل بهدف تعزيز السلم والانسجام فيما بين الأديان في تيمور الشرقية. وحضر افتتاح هذا المحفل وزير الشؤون الدينية الاندونيسية، وسفير الكرسي الرسولي لدى جمهورية اندونيسيا، واسقف ديلي، وغيرهم من الشخصيات البارزة من مختلف الأديان في اندونيسيا.

٧- وارتكبت هذه العناصر غير المسؤولة أيضاً انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية. ففي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ قامت بغارة على قرية في بوكاو وقتلت ثلاثة من القرويين، هم م. أديل، ومارتينهو، وماريتو خيمينس. وبيّن اغتيال المدنيين الأبرياء أن هذه العناصر الانفصالية غير المسؤولة فقدت تأييد الجمهور. ومما يدل على أن هذه العناصر الانفصالية فقدت أيضاً الثقة في نفسها، قيام شخصين من الذين أعلنوا أنفسهم زعماء للمجموعات الانفصالية المسلحة بتسليم نفسيهما للسلطات. ووفقاً لسياسة الحكومة الاندونيسية في هذا الصدد، فإن قرارهما بالكف عن الاشتراك في أنشطة عنيفة مناهضة للحكومة جعلهما مؤهلين للرفعة من قبل حكومة جمهورية اندونيسيا، على نحو ما ورد في العفو الرئاسي لعام ١٩٧٨.

٨- واتخذت الحكومة الاندونيسية دائماً تدابير ضرورية وصارمة في سعيها للقضاء على السلوك غير اللائق لأعضاء قوات الأمن وتوطيد أواصر القانون. ومن أمثلة ذلك قيام الحكومة بإحالة ٤٦ ضابطاً أمام محكمة ديلي العسكرية بتهم مسلكية مختلفة وأيضاً بتهم جنائية.

٩- وتجدر الملاحظة أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قررت إنشاء فرع في ديلي، تيمور الشرقية، وهي تقوم حالياً بالتحضيرات التقنية واللوجستية. وستكون هذه الهيئة المستقلة أيضاً

مصدرا للحصول على معلومات مباشرة موثوقة للتحقق في كثير من الادعاءات الكاذبة وغير المدعومة أو أنشطة التحريض التي تقوم بها عناصر انفصالية غير مسؤولة.

أشخاص لم يستدل عليهم بعد

١٠- بذلت الحكومة الاندونيسية كل جهد ممكن واستخدمت جميع الوسائل التي تحت تصرفها لإيجاد حل مرضٍ لجميع المسائل المتبقية المتعلقة بحادث ديلي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وفي هذا الصدد، تعاونت الحكومة الاندونيسية عن كثب مع الأمين العام للأمم المتحدة وأبقتة على علم بجميع الخطوات التي اتخذت لمعالجة هذه المسائل. واحدى المشاكل الخاصة فيما يتعلق بهذا الموضوع هي أن كثيراً من الذين اشتركوا في المظاهرات العنيفة التي أدت الى الحادث لم يسلموا أنفسهم أو غادروا البلد سراً.

التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

١١- فيما يتعلق بالسجناء السياسيين التيموريين الشرقيين سواء في تيمور الشرقية أو في أماكن أخرى، واصلت الحكومة الاندونيسية السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول اليهم بانتظام. وفي هذا الصدد، قامت اللجنة المذكورة أيضاً بزيارة معتقلين وسجناء من تيمور الشرقية في جاوه، بمن فيهم السيد خانانا غوسماو، العضو السابق في جماعة مخلة بالأمن، في سجن سيبينانغ في جاكرتا. وكانت آخر زيارة له في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وخلال هذه الزيارات، أتيح لمندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر حرية الوصول لمقابلة الأشخاص الذين يريدون مقابلتهم سواء في تيمور الشرقية أو في أنحاء أخرى من اندونيسيا. ولاحظت الحكومة الاندونيسية مع التقدير المساعدة التي قدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتحسين ظروف معيشة السجناء بقدر أكبر، بما في ذلك حالة التصحاح في السجون. وتعاونت الحكومة الاندونيسية عن كثب مع اللجنة المذكورة لتوضيح معلومات غير دقيقة تتعلق بالسجناء. وعلى سبيل المثال، كان هناك ادعاءات بأن ثلاثة من السجناء في سجن بيكورا، تيمور الشرقية، يموتون جوعاً. وقامت لجنة الصليب الأحمر الدولية وموظف من إدارة العدل بزيارة في الموقع اتضح خلالها أن الادعاء غير حقيقي، حيث كان السجناء الذين يدعى أنهم يموتون جوعاً يمارسون رياضة العدو.

مزيد من الوصول الى تيمور الشرقية

١٢- منذ الدورة السابقة للجنة، قامت الشخصيات والوفود التالية بزيارات الى الإقليم:

(أ) جون شاتوك، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، والسيناتور شارل س. روب، يرافقهما سفير الولايات المتحدة في اندونيسيا، سعادة السيد روبرت باري، من ١١ الى ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛

(ب) عضوان من برلمان جمهورية ألمانيا الاتحادية، هما السيد راينر إيلمان والسيد فولكر نيومان، من ٢٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٥؛

(ج) وفد من كونغرس الولايات المتحدة، برئاسة الهونورابل بيل آرشير، في ١١ و ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٥؛

(د) وفد من ١٣ عضواً من البرلمان الأوروبي، تحت رعاية رابطة الصداقة بين البرلمان الأوروبي واندونيسيا (EPIFA) من ١٠ إلى ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥. وضم الوفد ممثلين من أحزاب سياسية مختلفة من بلدان الاتحاد الأوروبي، مثل الحزب الديمقراطي المسيحي، وحزب المحافظين، وحزب الأحرار، والحزب الاشتراكي الديمقراطي؛

(هـ) سفراء وممثلون من مختلف السفارات والمنظمات الدولية المعتمدة لدى اندونيسيا؛

(و) عدد كبير من الصحفيين الأجانب، منهم جيريمي واغستاف (رويتر)، جايمس إدوارد ديلا جياكوما (وكالة الأنباء الفرنسية)، ميشال بریت ماهر ودافيد جون إنري (ABC)، باتريك جون راينيل والتر (الوكالة الاسترالية)، خوسيه سارني أوكامبو (رويتر - تموز/يوليه ١٩٩٥)، نوبو فوكودا (آساهي شنبون - تموز/يوليه، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)، فيليب و. شينون (نيويورك تايمز - تموز/يوليه ١٩٩٥)، دافيد جنكينس (سيدني مورنيغ هيرالد - تموز/يوليه ١٩٩٥)، إيفان لوبس دي غودي (جورنال دي برازيليا - أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، ولويس بيرس (هيئة الإذاعة والتلفزيون البرتغالية - كانون الثاني/يناير ١٩٩٦).

التعاون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

١٣ - بناء على دعوة من حكومة اندونيسيا، قام المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان سعادة السيد خوسيه آيالا لاسو بزيارة اندونيسيا، بما في ذلك تيمور الشرقية، في الفترة من ٢ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأثناء هذه الزيارة، أتيح للمفوض السامي الوصول بحرية إلى أي مكان وإلى أي شخص أراد مقابلته. وإلى جانب مهمته المتمثلة في ملاحظة أحوال حقوق الإنسان عن كثب وإجمالي عملية التنمية الوطنية في اندونيسيا، اعتبرت حكومة اندونيسيا زيارة المفوض السامي إسهاماً هاماً في جهودها الجارية لزيادة الوعي العام حول أهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٤ - ومن المهم على وجه خاص ملاحظة أنه في نهاية زيارته التي استمرت ستة أيام، توصل المفوض السامي ووزير الخارجية الاندونيسي إلى عدة اتفاقات مبدئية حول الجهود التي تستهدف تعزيز التعاون في ميدان حقوق الإنسان بين حكومة جمهورية اندونيسيا ومكتب المفوض السامي وآليات حقوق الإنسان الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، اتفق الطرفان، ضمن أمور أخرى، على الذهاب إلى أبعد من "مذكرة النوايا" الحالية كيما تصبح "مذكرة للإتفاق" أكثر فائدة من الناحية العملية.

١٥ - وفيما يتعلق بالآليات المختلفة الأخرى لحقوق الإنسان، فإن حكومة اندونيسيا أعربت دائما عن رغبتها في مواصلة التعاون معها. فعلى سبيل المثال، ردت حكومة اندونيسيا على رسائل كثيرة وجهت إليها، سواء كانت على شكل نداءات عاجلة أو وفقا للإجراء ١٥٠٣.

تدابير بناء الثقة

١٦ - واتخذت هذه الخطوات أيضا على ضوء تنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها من حيث نصها وروحها. وستواصل اندونيسيا القيام بذلك كوسيلة لتشجيع خلق مناخ مواتٍ لإنجاز تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا، وتأمل أن تفعل بالطبع جميع الأطراف في بيان الرئيس نفس الشيء.

تطورات أخرى

١٧ - تمشيا مع تحسن الحالة الاجتماعية - السياسية والتنمية في تيمور الشرقية، قررت حكومة اندونيسيا سحب كتيبتين أخريين من تيمور الشرقية في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

١٨ - ووفقا لبرنامج الحكومة الاندونيسية لمعالجة مشكلة البطالة في تيمور الشرقية، جرى تعيين حوالي ٢ ٠٠٠ شخص من أصل تيموري شرقي في وظائف حكومية مدنية. وسيعين ١ ٠٠٠ شخص منهم، بعد متابعة برامج للتدريب المهني، في الحكومة الشرقية في إقليم تيمور الشرقية بينما سيرسل الآخرون إلى مختلف الأقاليم في اندونيسيا. ولنفس الغرض، سيعيّن في السنة الضريبية ١٩٩٧/١٩٩٦ حوالي ٢ ٠٠٠ شخص (منهم ١ ٠٠٠ من إقليم تيمور الشرقية، و ٥٠٠ من إقليم إريان يابا، و ٥٠٠ من إقليم نوسا تنغارا الشرقي) لتوظيفهم على وجه التحديد كمدرسين وفي المجال شبه الطبي في جميع أنحاء اندونيسيا.

زيارة رابطة الصداقة البرلمانية الأوروبية - الاندونيسية إلى

اندونيسيا من ١٠ إلى ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥

قام وفد من رابطة الصداقة البرلمانية الأوروبية - الاندونيسية يضم ١٤ عضوا من البرلمان الأوروبي بزيارة اندونيسيا في الفترة من ١٠ إلى ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥. وخلال هذه الزيارة، قام الوفد بجولة واسعة زار خلالها باتام وبالي وأمبون وتيمور الشرقية وكاليمانتان وكوبانغ. وفيما يتعلق بزيارته إلى تيمور الشرقية في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٥، قال الأمين العام للرابطة، الذي رأس الوفد، إن الهدف الرئيسي من زيارة تيمور الشرقية هو "الاستطلاع والتحقق بأنفسهم حول الآراء العالمية بشأن مسألة تيمور الشرقية".

وبعد زيارتهم، قال أمين عام الرابطة للصحافة إن "التغييرات التي جرت في تيمور الشرقية في الـ ١٩ سنة الأخيرة كانت رائعة تماما. ولم يعد من الممكن لأحد أن ينكر، بما في ذلك البرتغال، التي لا تزال ترفض الاعتراف بالإنجازات في تيمور الشرقية، أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاقليم تنمو على نحو ممتاز". وقال أيضا "إن فهم المجتمع الدولي لوجود القوات

المسلحة الاندونيسية هو مشوّه تماماً. ولقد تبين لنا أن دور القوات المسلحة هنا هو مختلف تماماً عن الانطباعات السائدة في الخارج، لا سيما فيما يتعلق بعددها. وأعتقد أنها هنا للمساعدة، لا لشن الحرب".

وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وزّعت الرابطة رسالة الأنباء الأولى لها في عام ١٩٩٦، التي احتوت أيضاً على معلومات عن تيمور الشرقية. وورد في الفقرة ٥ من رسالة الأنباء، ضمن أمور أخرى، أنه 'إنهاء رسالة الأنباء الأولى هذه لعام ١٩٩٦ بنغمة فكاهية: عرضت شركة أدلمان الأمريكية للعلاقات العامة خدماتها على اندونيسيا لرفع هيبتها في المجتمع الدولي على وجه عام ومركزها فيما يتعلق بحقوق الإنسان على وجه خاص. ولا غرابة في ذلك لو لم يذكر أدلمان هذا (الرجل النبيل بالانكليزية!) في ملف خدمته العملية الموفقة التي قامت بها شركته ضد اندونيسيا، عندما استأجرتها البرتغال للقيام بذلك. ... ففي آب/أغسطس ١٩٩٤، اختارت وزارة الخارجية البرتغالية شركة أدلمان لمساعدتها على زيادة التوعية بالاساءات الاندونيسية لحقوق الإنسان في المستعمرة البرتغالية السابقة تيمور الشرقية. وكلفت أدلمان بإبراز مسألة تيمور الشرقية ونقل موقف البرتغال إلى وسائل الاعلام والادارة والكونغرس على ضوء مشاركة الرئيس كلينتون في قمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، التي انعقدت في جاكارتا، اندونيسيا. ... وبالطبع رفضت اندونيسيا هذا العرض من هذا المرتزق الأمريكي الذي يتنقل بين الزبون وضحيته. إن اندونيسيا، على خلاف البرتغال، تعتمد على دوائر الاعلام الخاصة بها وعلى سفاراتها في جميع أنحاء العالم لنشر الحقيقة الراهنة. إن مسائل حقوق الإنسان هي مهمة للغاية ولا يجوز العبث بها في حملات تجارية لشركات علاقات عامة أمريكية محترفة، لا يهمها ما إذا كانت ستحارب من أجل انتهاك حقوق الإنسان أو ضد انتهاك حقوق الإنسان'.

بيان صحفي من إدارة الشؤون الخارجية في جمهورية اندونيسيا

رقم 56/PR/XII مؤرخ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

وطنيون تيموريون يعودون إلى الوطن

وصل إلى جاكارتا في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ عشرة تيموريين، من بينهم مواطنون من الذين ثاروا ضد الظلم والاضطهاد اللذين كانا يمارسهما النظام الاستعماري البرتغالي. وعاد إلى الوطن بعد نفيهم من قبَل الحكومة البرتغالية لاشتراكهم في تمرد ٤ حزيران/يونيه ١٩٥٩ كل من أرمندو سواريس آمارال، وفيناسيو دا كوستا سوارس، وإيفارستو دا كوستا، ودومينغوس سوارس، مع أسرهم. وذكر هؤلاء الوطنيون أنهم يفضلون الاندماج في اندونيسيا عن الحياة تحت نير الحكم الاستعماري.

ولقد حمل التيموريون السلاح ضد الاستعمار البرتغالي في فيكيكي وواتولاري وواتوكارباو، حيث قُتل ما يقرب من ٥٠٠ شخص في أقل من أسبوع واحد، وسُجن ٦٨ مواطناً ورحّلوا إلى أنغولا وموزامبيق والبرتغال. وفي الستينات، أُطلق سراح ٤٥ منهم وسُمح لهم بالعودة إلى تيمور الشرقية.

ووجه المنفيون تكرارا نداءات إلى الحكومة البرتغالية كيما تتركهم يعودون إلى وطنهم، سواء قبل أو بعد اندماج تيمور الشرقية مع اندونيسيا في عام ١٩٧٦، ولكن رُفِضت طلباتهم تكرارا. وكلّلت مساعيهم بالنجاح في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، عندما رفع السفير لوبس دا كروز نداءهم إلى الرئيس سوهارتو، الذي وافق على تسهيل عودتهم إلى الوطن بمساعدة تقنية من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

التدفقات الحديثة للتيموريين الشرقيين إلى البرتغال

لا اعتبارات إنسانية، سمحت الحكومة الاندونيسية لـ ٤٨ تيموريا شرقيا، كانوا قد فشلوا أصلا في الحصول على اللجوء من عدد من السفارات الأجنبية في جاكارتا، بمغادرة إندونيسيا إلى البرتغال خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥. وتجدر الملاحظة أنه وفقا للقانون الدولي، لا توجد أي أسباب صريحة تدعم طلبات اللجوء هذه، نظرا لأن هؤلاء الأشخاص لم يكونوا موضوع ملاحقة من قبل الحكومة. وبالفعل، فإن الحكومة ليست لديها أي ملفات بشأنهم. ويبدو أن السفارات التي دخلوها عنوة كانت تدرك وتفهم تماما أن طلباتهم للجوء السياسي لا تستند إلى أساس، حيث رفضت جميع هذه السفارات طلبات الشباب التيموريين.

وفي نفس الوقت، أعرب بعض التيموريين الشرقيين، الذين كانوا قد غادورا البلد بالطريقة ذاتها في عام ١٩٩٤، عن رغبتهم في العودة إلى وطنهم اندونيسيا لأن الوعود التي قدمت لهم لم تنفذ ولأن أحلامهم، على الأقل في المساواة في المعاملة، على الأقل، لم تتجسد. ونشرت مؤخرا صحيفة *Zeitung Sueddeutsche*، التي مقرها ميونيخ، مقالا بهذا المعنى، أعدّه الصحفي المختص بهذه المسألة بعد شهرين من البحث. وذكرت الصحيفة، ضمن أمور أخرى، أنه يبدو أن تدفق التيموريين الشرقيين إلى البرتغال أصبح طريقة دارجة، حيث يقتحم التيموريون الشرقيون السفارات الأجنبية في جاكارتا ويطلبون اللجوء السياسي قبل أن يغادروا البلد في النهاية إلى البرتغال. ولدى وصولهم إلى البرتغال، يجري إسكانهم في أكواخ ويتلقى كل منهم ١٧٠ ماركا ألمانيا. ولا يمكنهم الحصول على عمل ولا مستقبل لهم. وقالوا للصحفي أن الحياة في تيمور الشرقية هي في الواقع أفضل بكثير من الحياة في البرتغال.

وفي رسالة مؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ قدم الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان بياناً أصدرته الحكومة الاندونيسية معنوناً "محاولة إعادة كتابة تاريخ تيمور الشرقية لا تزال مستمرة"، وفيما يلي نصه:

"في العشرين سنة الماضية، شنت البرتغال حملة تضليل واسعة كما يتجلى ذلك في بيان مضلل آخر مؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ومعنون 'بيان من وزارة الخارجية باسم حكومة البرتغال بمناسبة الذكرى العشرين لغزو تيمور الشرقية'.

إن سجل الأحداث في عام ١٩٧٥ معروف تماما وتحتفظ به اندونيسيا. ففي آب/أغسطس ١٩٧٥، حملت البرتغال متاعها ورحلت عن تيمور الشرقية، على نحو لا يتسم بأي مسؤولية على الإطلاق، بعد أن سمحت للموقف في الاقليم بالتدهور إلى حد الحرب الأهلية. وفي الواقع، فإن

البرتغال كانت مذنبه عمليا بتحريضها على الحرب الأهلية حيث حوّلت سلاحها وذخائرها عمدا إلى مجموعة أقلية معينة، الفريتيلين (FRETILIN)، والتي تحظى إلى يومنا هذا بتأييد لا يوهن من البرتغال. ويمكن النظر إلى هذا التطور باعتباره تنويجا لقرون من الإهمال الاستعماري ولعملية غير متقنة على الإطلاق لإزالة الاستعمار. وهذه الواقعة مثبتة تماما ومدعمة بالوثائق.

ويحمل المراقبون المستقلون وجهة النظر ذاتها بشأن هذه الوقائع المرة. فقد نشر البروفسور بالفير فينغ من معهد سنغافورة للعلاقات الدولية دراسة عن تيمور الشرقية معونة 'تيمور الشرقية - اندونيسيا والعالم - أساطير وحقائق'. وفي هذه الدراسة كتب ما يلي:

'في حين أن البريطانيين كانوا آخر سلطة استعمارية تغادر المنطقة عندما ... نقلت السيادة إلى بروناي ... في عام ١٩٨٤، فإن البرتغال، من ناحيتها، دخلت تاريخ إزالة الاستعمار في جنوب شرقي آسيا باعتبارها الدولة التي فشلت ببساطة في نقل السلطة بطريقة منظمة ... لقد أجبرت على ترك حيازتها الاستعمارية في إطار من التقهقر والعار. لقد كان الكشف عن هذا الحدث المأساوي، أكثر من أي شيء آخر، هو الذي تسبب في ظهور ما يعرف حاليا "بمشكلة تيمور". إن الكاتب على يقين واقتناع بأن جذور "مشكلة تيمور" الحالية يمكن العثور عليها في فشل وإهمال حكومات البرتغال المتتالية في تحضير الشعب التيموري لتقرير مصيره بنفسه، وفي الطريقة التي تخلت بها لشبونة عن حيازتها الاستعمارية ... وفيما يتعلق بالديناميات السياسية الدولية ذات الصلة بما يعرف اليوم بتيمور الشرقية، فإن البرتغال تهبط إلى الحضيض في التاريخ باعتبارها إحدى السلطات الاستعمارية غير المسؤولة إلى أبعد حد، حيث تخلت عن التزاماتها تجاه شعب تيمور البرتغالية الذي استعمرته ما يقرب من ٤٥٠ سنة. ومن المهم الإشارة إلى ذلك على وجه خاص نظرا للخبث الذي يتسم به موقف لشبونة التي تستمر في الاحتفاظ لنفسها بمركز الحارس القانوني والسياسي الوحيد لتيمور الشرقية ...'

إن ما تقوله البرتغال حاليا بالصوت العالي وتسعى إليه، بأي ثمن فيما يبدو، يضع البرتغال في تناقض تام مع بيانها. وكتب ماريو سوارس، رئيس البرتغال، كتابا في عام ١٩٧٢ بعنوان "Portugal Amordacado"، ورد في الصفحة ٤٧٥ منه ما يلي: "A especificidade do fenómeno Português em Africa, Macau e Timor é outro Macau e Timor é outro" dos mitos criados pelo Estado Novo. Timor é uma Ilha com bastante pouco a ver com Portugal, Portugal". وهو ما معناه أن خصوصية الظاهرة البرتغالية في افريقيا ومكاو وتيمور هي أساطير خلقتها الحكومة الجديدة. إن تيمور جزيرة اندونيسية وروابطها مع البرتغال ضئيلة. هذا، في حين قال وزير الأراضي لما وراء البحار السابق، ألميدا سانتوس، الذي كان مسؤولا عن إزالة الاستعمار، أمام الجمعية العامة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ أنه "نظرا لظروف التخلف في تيمور الشرقية، سوف يتبين أن الاستقلال التام والفوري هو حلم". ومن الواضح أن بيان البرتغال هو مبرك بالفعل، حيث ورد في الجملة الثانية في الفقرة الثانية ما يلي: "ومع ذلك حتى الآن، ما زالت تيمور الشرقية محتلة قانونا، مما يهدد باستمرار القيم والمبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات بين الأمم والشعوب".

إن الادعاء الأجوف للبرتغال بأنها السلطة الادارية لتييمور الشرقية ليس له أي أساس قانوني بالفعل. فقد أعلنت محكمة العدل الدولية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بأغلبية ساحقة من الأصوات، ١٤ صوتا مقابل صوتين، أنه لا يمكنها أن تفصل في النزاع الذي رفعتة إليها البرتغال. ويحتوي قرار محكمة العدل الدولية على حكمين قانونيين رئيسيين على الأقل.

أولا، التأكيد من جديد على أن الحق في تقرير المصير هو أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي المعاصر. إن اندونيسيا التي عانت قرونا من نير الاستعمار الأوروبي، لا تشارك في هذا الرأي القانوني فحسب، وإنما هي أيضا ملزمة دستوريا باحترام الحق في تقرير المصير، الذي تعتبره أهم الحقوق الجماعية.

ثانيا، رفضت محكمة العدل الدولية الاعتراف بادعاء البرتغال بأنها السلطة الادارية لتييمور الشرقية. فقد ورد ذلك على نحو واضح في الفقرتين ٣١ و ٣٢ من القرار، وفيما يلي نصهما:

‘تلاحظ المحكمة أن حجة البرتغال الجاري النظر فيها تستند إلى افتراض بأن قرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرارات مجلس الأمن، يمكن أن تُفهم باعتبارها تفرض التزاما على الدول بعدم الاعتراف بأي سلطة من جانب اندونيسيا على الاقليم، وأنه عندما يتعلق الأمر بالأخير، يكون على الدول أن تتعامل مع البرتغال فقط. غير أن المحكمة ليست مقتنعة بأن القرارات ذات الصلة تذهب إلى هذا الحد’. (التشديد مضاف).

‘تري المحكمة أنه لا يمكنها أن تستنتج من مجرد كون قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المذكورة أعلاه تشير إلى البرتغال باعتبارها السلطة الادارية لتييمور الشرقية، بأنها تقصد إنشاء التزام على دول ثالثة بالتعامل حصرا مع البرتغال فيما يتعلق بالافريز القاري لتييمور الشرقية. وتلاحظ المحكمة، فضلا عن ذلك، أن عدة دول قد أبرمت مع اندونيسيا معاهدات قابلة للتطبيق على تيمور الشرقية ولكنها لا تشمل أي تحفظ فيما يتعلق بهذا الاقليم’.

ومن قضاة محكمة العدل الدولية الأربعة الذين قدموا آراءهم بصفة منفصلة، اتفق القاضي شيفيرو أودا والقاضي فيرشتين بأن المحكمة غير مقتنعة فعلا بادعاء البرتغال بأنها السلطة الادارية لتييمور الشرقية.

وورد في الفقرة ١٠ من الرأي المنفصل للقاضي شيفيرو أودا ما يلي:

‘ومن ناحية أخرى، فإن ميثاق الأمم المتحدة يحتوي على "تصريح يتعلق بالأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي" (الفصل الحادي عشر). وبموجبه ينبغي للدول الأعضاء التي تضطلع في الحال أو في المستقبل بتبعات عن إدارة أقاليم مستعمرة أن تقبل كأمانة مقدسة في عنقها، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم، وأن تحيل لهذا الغرض إلى الأمين العام بانتظام الاحصاءات وغيرها من البيانات الفنية المتعلقة بهذه الأقاليم. ولم ترسل البرتغال أبدا معلومات بصفة منتظمة عن مستعمراتها المتناثرة في جميع أنحاء العالم، ولا يبدو أنها

اعترفت بأن هذه المستعمرات لها مركز الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب نظام الأمم المتحدة.

وتنص الفقرة ١٧ على ما يلي:

‘... إن البرتغال لم تقدم، منذ عام ١٩٧٤، أي معلومات أو احصاءات على نحو ما هو مطلوب بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبموجب "إعلان إزالة الاستعمار" لعام ١٩٦٠. إن الأمم المتحدة لم تشر أبدا، لدى نظرها في مشكلة تيمور الشرقية منذ عام ١٩٧٦، إلى أن من حق البرتغال ومن واجبها إدارة هذه المنطقة كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي.’

وتنص الفقرة ١٨ على ما يلي:

‘... ولا يوجد أي سبب لافتراض أنه عهد إلى البرتغال، منذ أواخر السبعينات وحتى وقتنا هذا، بحقوق ومسؤوليات السلطة الادارية لإقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي.’

وفي رأيه المنفصل، يرفض القاضي فيريشيتين الادعاء البرتغالي بسبب نقص الأدلة. وورد في رأيه ما يلي، ضمن أمور أخرى:

‘... غير أنه لا يمكن للمحكمة، بدون دليل واضح على عكس ذلك، أن ترفض بسهولة الرأي القائل بأنه بعد ٢٠ سنة من فقد السيطرة الفعلية على الإقليم، فإن البرتغال ليست في وضع يسمح لها بمباشرة دعوى أمام المحكمة مع معرفة كاملة برغبات وآراء غالبية شعب تيمور الشرقية. وحتى في ظل الظروف العادية، فإن تسمية الدولة مقدمة الطلب بأنها السلطة الادارية لا يقلل من ضرورة أن تقوم المحكمة بالتحقق من إدعائها بالرجوع إلى الأدلة القائمة المتعلقة بإرادة الشعب المعني. ... ومعنى ذلك أن هذه الشروط تنطبق من باب أولي على السلطة الادارية التي لم يكن لديها سيطرة فعلية على الإقليم المعني، لسنوات عديدة. لقد أكدت البرتغال أيضا أنها تمثل إقليم تيمور الشرقية في ميدان العلاقات بين الدول بالاتصال الوثيق مع ممثلي شعب تيمور الشرقية.’

‘بعد كل هذه البيانات، ربما يُتَوَقَّع أن طلب البرتغال مدعّم بأدلة ذات مصداقية تبين أن البرتغال حصلت على تأييد شعب تيمور الشرقية لطلبها. غير أنه لم تقدم إلى المحكمة مثل هذه الأدلة، لا في المرافعات المكتوبة والوثائق المرفقة بها، ولا خلال الحجج والردود الشفهية ...’

وهذه الكلمات ليست هي الحجج المقدمة من اندونيسيا. إنها قرارات وآراء محكمة العدل الدولية، الذراع القضائية للأمم المتحدة، وقراراتها واجبة التنفيذ بواسطة مجلس الأمن. وهذه هي الأحكام التي صدرت بناء على طلب قانوني قدمته البرتغال نفسها. وإلى رأي من ينبغي للمجتمع الدولي أن يمتثل: للقرارات والآراء القانونية الصادرة عن أعلى هيئة قانونية في منظومة الأمم المتحدة أم للادعاءات البرتغالية؟

وأخيراً، فإن أي محاولة من جانب البرتغال لتدويل هذه القضية الخاسرة التي من صنعها هي نفسها المسماة "مسألة تيمور الشرقية" سيرفضها المجتمع الدولي لمصلحة غالبية التيموريين الشرقيين، الذين أعلنوا رسمياً استقلالهم عن طريق اختيارهم الاندماج مع اندونيسيا، مع الامتثال التام لقرارات الجمعية العامة، من خلال إصدار إعلان باليبو".

وفي رسالة مؤرخة في ١ شباط/فبراير ١٩٩٦، أحال الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان مذكرتين معنونتين على التوالي: "افتتاح المكتب الفرعي للجنة الوطنية الاندونيسية لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية" و"أسر واستسلام المزيد من أعضاء الجماعة الانفصالية لتيمور الشرقية". وفيما يلي نصهما:

افتتاح المكتب الفرعي للجنة الوطنية الاندونيسية لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية

افتتحت اللجنة الوطنية الاندونيسية لحقوق الإنسان مكتبها الفرعي في تيمور الشرقية في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويقوم المكتب حالياً باستكمال ملاكه والامدادات اللوجستية، وسيبدأ أنشطته في آذار/مارس ١٩٩٦.

وسيضمن المكتب تدفقا أكثر توازنا للمعلومات المتعلقة بالاساءات إلى حقوق الإنسان المقدمة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. وليس لموظفيه سوى صلاحية قبول الشكاوى وإبداء الملاحظات وإبلاغ المكتب الرئيسي في جاكارتا.

وحظي إنشاء المكتب الفرعي بتأييد كبير من جانب أطراف عديدة، من بينها حاكم تيمور الشرقية، والقائد العسكري المحلي، وأسقف ديلي، ومكتب المدعي العام للمنطقة، ومحكمة الدرجة الأولى في ديلي.

ولن يتلقى المكتب في المقام الأول الشكاوى أو التقارير من التيموريين الشرقيين. وأعلن كليمنتينو دوس رييس آمارال، عضو اللجنة، لدى افتتاح المكتب "إن التزامنا هو خدمة كل شخص يشعر بأن حقوقه قد انتهكت، بصرف النظر عن أصله أو دينه".

"أسر واستسلام المزيد من جماعة الانفصاليين في تيمور الشرقية"

في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١٩/٠٠، أسرت دورية عسكرية ٦ من الانفصاليين في قرية سابوراي في مالينا كوتا، بوبونارو ريجينسي. وفيما يلي أسماؤهم، أنطونيو مايتان، وبونيفاسيو، وفلوريندو، وليوبانو، وكارليتو، وأدولفو. وفي اليوم السابق، أسر زعيم انفصالي آخر من تيمور الشرقية، هو غوسماو أوليفيو، في مالينا ريجينسي، تيمور الشرقية. وكان يحمل، لدى القبض عليه، بندقية G-3 وكمية كبيرة من الذخائر.

وكما سبق أن نشر على نطاق واسع، سلّم ثلاثة من الانفصاليين أنفسهم بمحض إرادتهم إلى السلطات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وهؤلاء الثلاثة هم ماوبانو، وماتئوس دا سيلفا، وباسكال خيمينس. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، سلّم نفسه أيضا فيسنتي لوردس، وهو زعيم انفصالي كان يعيش في الغابة طوال عشرين سنة. وقال فيسنتي لوردس للصحافة أن كثيرين من أعضاء الجماعة الانفصالية يرغبون في تسليم أنفسهم ولكنهم مهددين بالقتل على يد قوادهم. وكثيرون منهم مجبرون على توفير الغذاء لزعمائهم، وفي نفس الوقت توجّه إليهم تعليمات بالقتال بحد أدنى من الامكانيات. ويرجع السبب أيضا في قرار فيسنتي إلى أن كثيرين من 'رفاقه' الذين يعيشون في الخارج استخدموه وأصدقاءه، ولكنهم لم يساعدوهم أبدا لا هم ولا أسرهم التي تعيش في الخارج.

وفي ١ شباط/فبراير ١٩٩٦، استسلم عضو آخر في الجماعة الانفصالية، جلبرتو دياز، إلى السلطات وبعد ذلك عاد إلى قريته في إلبابا، لاوتم ريجينسي.

وبلغ مجموع عدد أعضاء هذه الجماعة الانفصالية بالاضافة الى الذين سبق أن استسلموا أو أسروا، ٢٨ شخصا، من نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى شباط/فبراير ١٩٩٦. وخلال هذه الفترة، قُتل ٢٠ آخرين من أعضاء الجماعات الانفصالية في اشتباكات، وصودرت ٢٨ بندقية ومئات من الذخائر. ويؤمل أن يساعد استسلام أو أسر الانفصاليين في تيمور الشرقية على تحسين تعزيز وحماية حقوق الإنسان في هذا الاقليم. كما يؤمل أن تنخفض نتيجة لذلك انتهاكات الحق في الحياة على يد الانفصاليين، مثلما حدث في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ عندما شنوا غارة على قرية في باو تاو وقتلوا ثلاثة من القرويين، هم م. أديل، ومارتينهو وماريتو خيمينيس.

المرفق الثاني

معلومات مقدمة من حكومة البرتغال

في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، وجّهت البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة مذكرة شفوية إلى الأمين العام جرى تعميمها على الجمعية العامة بصفتها الوثيقة A/50/214 و Corr.1.

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أصدرت وزارة خارجية البرتغال بياناً باسم الحكومة البرتغالية، بمناسبة الذكرى العشرين لغزو تيمور الشرقية، وفيما يلي نصه:

"بيان وزارة الخارجية، باسم الحكومة البرتغالية، بمناسبة الذكرى العشرين لغزو تيمور الشرقية.

"مرت عشرون عاماً منذ أن قامت القوات المسلحة لجمهورية اندونيسيا بغزو إقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالاستقلال الذاتي واحتلاله على نحو غير مشروع، وعطّلت بذلك عملية إزالة الاستعمار في هذا الإقليم وحطّمت على نحو وحشي رغبة شعبه في الحرية وتقرير المصير.

وبالرغم من القرارات التي اعتمدها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ذلك الحين بهدف إعادة الشرعية الدولية، من خلال تأمين انسحاب الغزاة ورفض إجراءات تقرير المصير المزعومة (التي نظّمها الغزاة)، ما زال الاحتلال غير المشروع لتيمور الشرقية مستمراً حتى يومنا هذا متحدياً بإصرار القيم والمبادئ الأساسية المنظّمة للعلاقات بين الدول والشعوب.

لقد أمكن بفضل التضحيات الهائلة التي بذلها الشعب التيموري على وجه خاص الابقاء على مسألة تيمور الشرقية في جدول الأعمال الدولي وبتزايد صداها بصفة مستمرة لدى الرأي العام العالمي بالرغم من مرور الوقت والتفاوت الضخم في القوى. إن الذكرى العشرين لهذا الغزو تتم في ظل ظروف تبين أن القوة والقمع لم ولن ينجحا في حل المشكلة، وأن المسألة التيمورية التي خضعت لاختبار الوقت القاسي، لا تزال حية أكثر من أي وقت مضى. إن عالم عام ١٩٩٥ لم يعد هو نفس عالم عام ١٩٧٥، والعنف الذي فُرض على شعب تيمور الشرقية يمثل مفارقة لا مبرر لها وغير إنسانية ومن الملح وضع حد لها.

إن الحكومة البرتغالية، إذ تتذكر هذا التاريخ المحزن، تؤكد من جديد تعلقها بالبحث عن حل لهذه المسألة على نحو جدي ومن خلال ممارستها للمسؤوليات التي تقع على عاتقها بصفتها الدولة التي عليها إدارة الإقليم، يراعى فيه على نحو كامل الحقوق المشروعة للشعب التيموري، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره السياسي على نحو حر. إن التجربة الأليمة للعقدين الأخيرين تبيّن على نحو جلي أن هذه التطلعات لا تزال حيّة في قلب التيموريين، وأنه بدون تلبيتها لن يكون هناك سلم في تيمور الشرقية".

المرفق الثالث

مواد مقدمة من مصادر غير حكومية

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير (شباط/فبراير ١٩٩٥ إلى شباط/فبراير ١٩٩٦) استمرت الأمانة في تلقي عدد كبير من الرسائل والالتماسات من منظمات دولية ومنظمات غير حكومية إقليمية وأفراد من جميع أنحاء العالم، تتضمن معلومات عن إدعاءات بانتهاكات لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، وكذلك نداءات للإفراج عن سجناء سياسيين، وعلى وجه خاص عن خانانا غوسماو، ونداءات تطالب بأن يكون هناك وجود دائم للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. ومن بين المنظمات غير الحكومية التي قدمت هذه المعلومات، منظمة العفو الدولية، و"تابول - حملة حقوق الإنسان في اندونيسيا" و"المجلس الوطني للمقاومة الماوييري".

معلومات مقدمة من منظمة العفو الدولية

كما في السنوات السابقة، أرسلت منظمة العفو الدولية إلى الأمانة عددا من التقارير تشمل وصفا وتحليلا للوضع في تيمور الشرقية، فضلا عن رسائل عديدة تتعلق بحالات محددة تشمل إدعاءات بالقبض على أشخاص، وحالات تعذيب وإعدام بلا محاكمة.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا معنونا "تيمور الشرقية - عشرون عاما من الانتهاكات" يحتوي على نص البيان الذي أدلى به ممثل منظمة العفو الدولية في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥ أمام اللجنة الخاصة المعنية بإزالة الاستعمار التابعة للأمم المتحدة. وقدمت أيضا أدلة تفصيلية عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت خلال الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى تموز/يوليه ١٩٩٥، وعلى وجه خاص حول اضطرابات كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٥ التي تلت مقتل ستة من الرجال غير المسلحين في قرية غاريانا، على يد أعضاء القيادة العسكرية الإقليمية الاندونيسية في ليكيذا (الحادثة المعروفة باسم "اغتيالات ليكيذا")، التي يدعى أنه ترتب عليها موجة من عمليات القبض التعسفي على أشخاص ومن عمليات التعذيب والضرب وعشرات المحاكمات السياسية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، نشرت منظمة العفو الدولية تقريرا معنونا "النساء في اندونيسيا وتيمور الشرقية - مقاومة القمع"، يركز على ادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان للنساء في اندونيسيا وفي تيمور الشرقية، ويشمل ضمن أمور أخرى فصولا عن سجن النساء لأسباب سياسية، وعمليات التعذيب والمعاملة السيئة، والافلات من العقاب. ووفقا لهذا التقرير، قد تخضع النساء في تيمور الشرقية للتعذيب على شكل الاغتصاب أو التجاوزات الجنسية. وضحايا هذه الممارسات هن النساء المشتبه فيهن بأنهن من المعارضين السياسيين، وزوجات وأخوات المعارضين السياسيين، والنساء المحتجزات بتهمة جنائية. وادعي أيضا أنه قلما يجري عمليا التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وإحالة المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى القضاء. وخلص التقرير إلى أن أحد الأسباب الرئيسية للافلات من العقاب في تيمور الشرقية هو أن التحقيقات في الانتهاكات المدعى بها تجري دائما بواسطة قوات الأمن، وعادة بواسطة أعضاء ذات الوحدات التي يعتقد أنها هي المسؤولة عن الانتهاكات.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، نشرت منظمة العفو الدولية وثيقة معنونة "لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ١٩٩٦ - نداء لاتخاذ إجراء"، وردت فيها قائمة بحالات عديدة تستحق في رأي منظمة العفو الدولية، أن ينظر فيها على سبيل الأولوية، في الدورة الحالية للجنة. وشملت هذه الحالات اندونيسيا وتيمور الشرقية. وادعي أنه خلال عام ١٩٩٥ استمر حدوث انتهاكات مثل سجن الأشخاص الذين تصدر منهم انتقادات سلمية بعد محاكمات غير عادلة، وحالات تعذيب ومعاملة سيئة للمحتجزين السياسيين والجنائيين، وحالات اختفاء، وحالات إعدام بلا محاكمة للسياسيين والمجرمين المشتبه بهم، في تيمور الشرقية. وهكذا، في سنة ١٩٩٥ وحدها، يعتقد أنه جرى إعدام ١٣ مدنيا على الأقل بلا محاكمة في تيمور الشرقية. وترى لجنة العفو الدولية أن العوامل الرئيسية التي أسهمت في انتهاكات حقوق الإنسان في اندونيسيا وتيمور الشرقية هي غياب الإرادة السياسية لتخفيف القيود على الحقوق المدنية والسياسية، والاستخدام التعسفي للسلطة من جانب قوات الأمن، والافلات من العقاب عمليا بالنسبة لأعضاء قوات الأمن الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان.

مواد أخرى مقدمة من مصادر غير حكومية

هناك معلومات أخرى قدمتها لجنة العفو الدولية ومن المنظمات الاقليمية غير الحكومية التي أشير إليها في بداية هذا المرفق، والتماسات عديدة وردت في عام ١٩٩٥ من أفراد من جميع أنحاء العالم، تصف أحداثا كثيرة يدعى أنها وقعت في تيمور الشرقية، أو تتعلق بمدنيين من تيمور الشرقية في جاكارتا وفي مناطق أخرى في اندونيسيا. وتشمل هذه المعلومات عددا كبيرا من الاحتجاجات والمظاهرات. وادعي أنه في أعقاب هذه الاحتجاجات، التي وصفت أحيانا بأنها عنيفة، كان يجري القبض على كثير من المشتركين فيها واخضاعهم للضرب وغير ذلك من أشكال المعاملة السيئة.

- - - - -